بعد اغتيال "أبو طالب".. حزب الله يتوعد وإسرائيل تؤكد استمرار

بيروت / تل أبيب / متابعات :

بعد الخسارة الموجعة التي تكبدها إثر مقتل 4 من عناصره، بينهم القيادي طالب عبدالله، في غارة على جنوب لبنان، ليل أول من أمس الثلاثاء، توعد حزب الله بزيادة "شدة وبأس وكم ونوع" عملياته ضد إسرائيل.

وقال رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله هاشم صفي الدين في كلمة خلال تشييع عبدالله في الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل الحزب، أمس الأربعاء، إن جواب الحزب بعد اغتيال "أبو طالب" هو أنه "سنزيد من عملياتنا شدة وبأساً وكماً ونوعاً"، وفق ما نقلت رويترز.

فيما أفادت مصادر بالجيش الإسرائيلي أن الحكومة لم تقرر بعد إطلاق عملية عسكرية موسعة ضد حزب الله بلبنان، وأنها تفضل بدلاً من ذلك مواصلة تنفيذ عمليات قتل مستهدفة.

إلا أن مسؤولين في الجيش أكدوا أن الحكومة ستواصل توجيه ضربات تستهدف قادة كباراً بحزب الله وكذلك مجمعاته المركزية، حسب ما نقلت صحيفة "هآرتس".

كما لفتوا إلى أن الجيش الإسرائيلي لا يتوقع رداً انتقامياً من حزب الله يصل إلى مدينة حيفا شمال إسرائيل، لأن استهداف "أبو طالب" وقع في قضاء صور جنوب لبنان وليس في بيروت أو أي موقع استراتيجي آخر.

يشار إلى أنه بوقت سابق أمس، شن حزب الله عدة هجمات نحو الشمال الإسرائيلي. وأعلن في بيان، أنه أطلق رشقات صاروخية "لا تتوقف" تجاه شمال إسرائيل.

فيما أوضحت الأنباء بأنه تم إطلاق أكثر من 160 صاروخاً من جنوب لبنان تجاه مناطق الشمال الإسرائيلي.

من جانبه، أعلن الجيش الإسرائيلي، الذي أكد اغتيال 4 عناصر من حزب الله، رصد 90 قذيفة صاروخية أطلقت من الحدود اللبنانية.

كما أوضح أن عدة حرائق اندلعت جراء سقوط تلك الصواريخ في مناطق مفتوحة.

وأشار إلى اعتراض صواريخ فوق بحيرة طبريا شمال إسرائيل.

أتى هذا التصعيد الميداني بعدما أدت غارة إسرائيلية استهدفت منزلاً في قرية جويا الحدودية اللبنانية إلى مقتل 4 عناصر من حزب الله، بينهم القيادي طالب عبد الله.

ويعتبر هذا القيادي الملقب بـ"أبو طالب" "الأعلى" الذي يقتل منذ بداية التصعيد بين حزب الله وإسرائيل منذ أكثر من 8 أشهر على تفجر الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.

حاكم دارفور يتهم (حزب الأمة) بأنه شريك في «جرائم الدعم السريع»

الخرطوم / متابعات :

اتهم حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، أمس الأربعاء، حزب الأمة القومي بأنه شريك فيما سماها جرائم قوات الدعم السريع لمشاركته في الإدارات المدنية التي أعلنتها قوات الدعم في الآونة الأخيرة.

وقال مناوي في حسابه على منصة «إكس»: «حزب الأمة شريك في جرائم (الدعم السريع) في (ولاية) الجزيرة بحكم وجوده في رأس الإدارة المدنية التي شكلتها (الدعم السريع) هناك».

وأضاف أن حزب الأمة «مستمر في شراكة الدم بتسمية عضو آخر بالحزب في الإدارة المدنية التي تم تشكيلها مؤخراً في نيالا» بولاية جنوب دارفور.

وأعلنت الإدارة المدنية بولاية جنوب دارفور التابعة لـ«قوات الدعم السريع»، أول من أمس الثلاثاء، عن تشكيل أول حكومة مدنية مستقلة عن السلطة التابعة للجيش السوداني.

وكانت قوات الدعم السريع قد شكلت خلال الأيام الماضية إدارة مدنية في ولاية جنوب دارفور برئاسة محمد أحمد حسن، أسوة بما طبّقته سابقاً في ولاية الجزيرة بوسط السودان.

وسيطرت الدعم السريع على أربع ولايات من أصل خمس في إقليم دارفور، في حين يحتفظ الجيش والحركات المسلحة المتحالفة معه بمقارها في ولاية شمال دارفور التي تحاصرها قوات الدعم وتشهد معارك ضارية منذ العاشر من مايو الماضي.

أميركا تعتزم إرسال منظومة باتريوت أخرى لأوكرانيا

واشنطن / متابعات :

تعتزم الولايات المتحدة إرسال منظومة صواريخ باتريوت أخرى إلى أوكرانيا، حسبما قال مسؤولان أميركيان، وذلك استجابة لدعوات كييف الملحة إلى مزيد من منظومات الدفاعات الجوي في حين تتصدى لهجوم روسي مكثف يستهدف منطقة خاركيف شمال شرقي أوكرانيا.

وقال المسؤولان، اللذان تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتيهما لأن القرار لم يعلن بعد، إن الرئيس الأميركي جو بايدن وافق على هذه الخطوة. ومن المقرر أن تكون هذه منظومة باتريوت الثانية التي تمنحها الولايات المتحدة لأوكرانيا. كما قدم حلفاء آخرون، وبينهم ألمانيا، منظومات دفاع جوي بالإضافة إلى ذخائر للأوكرانيين.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" أول من أورد نبأ ذلك القرار.

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي طالب أواخر الشهر الماضي بتوفير منظومات باتريوت أميركية الصنع إضافية لبلاده، بحجة أنها ستساعد قواته على محاربة ما يقرب من 3000 قنبلة قال إن روسيا تطلقها على البلاد كل شهر.

وفي كلمة له بمدريد، قال زيلينسكي إن أوكرانيا ما تزال بحاجة ماسة إلى 7 منظومات دفاع جوي أخرى لصد الضربات الروسية التي تستهدف شبكة الكهرباء والمناطق المدنية، فضلا عن الأهداف العسكرية، بالقنابل الانزلاقية المدمرة التي تسبب دمارا واسع النطاق.

كما قال إن أوكرانيا تحتاج إلى منظومتين لحماية خاركيف، حيث شنت روسيا هجوما عابرا للحدود في 10 مايو، وما زالت القوات الأوكرانية تترنح بسببه.

وصرح زيلينسكي، في مؤتمر صحفي في مدريد، قائلا "إذا كان لدينا منظومات باتريوت الحديثة هذه، فلن تتمكن الطائرات الروسية من التحليق على مسافة قريبة بما يكفي لإسقاط القنابل الانزلاقية على السكان المدنيين والجيش".

يأتي القرار بينما يستعد مسؤولو الدفاع من الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى لاجتماعهم الشهري بشأن الاحتياجات الأمنية لأوكرانيا.

ويستضيف وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن الاجتماع في بروكسل يوم الخميس.

كما ضغطت واشنطن مرارا على حلفائها لتوفير منظومات دفاع جوي لأوكرانيا، لكن كثيرين منهم ترددوا في التخلي عن المنظومات ذات التقنية العالية، لاسيما دول شرق أوروبا التي تشعر أيضا بالتهديد من قبل روسيا.

وتشعر الولايات المتحدة أيضا بالقلق إزاء التنازل عن كثير من المنظومات، نظرا لاستخدامها في جميع أنحاء العالم لحماية القوات الأميركية وحلفائها.

وقال المسؤول الإعلامي بالبنتاغون، ميجور جنرال بات رايدر، للصحفيين يوم الإثنين الماضي إن حاجة أوكرانيا للدفاع الجوي ستكون محل نقاش في الاجتماع الشهري.

نتنياهو سينهي عملية رفح بزعم تحقيق أهدافها قريبا لإنهاء الحرب في غزة

قالت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يواجه ضغوطا لاتخاذ خيارات حاسمة بشأن الحرب في غزة.

ووفق الصحيفة، يزعم محللون أن العملية الإسرائيلية في رفح (جنوبا) ستنتهي قريبا بتحقيق أهدافها، مما سيشكل فرصة، على نتنياهو اغتنامها ليقرر ما سيلي ذلك.

ونقلت الصحيفة عن القائد السابق لفرقة غزة بالجيش الإسرائيلي «إسرائيل زيف» قوله إن الوقت وقت قرارات، ولم يعد في متناول نتنياهو التهرب أو التأخير.

بدورها، تطرقت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى تزامن مقتل 4 جنود إسرائيليين في غزة مع تصويت الكنيست (البرلمان) على إعفاء اليهود المتدينين من الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية.

ورأت الصحيفة الاستمرار في التصويت وتعامل الحاضرين -ومنهم نتنياهو- مع الموقف بأنه يشكل واحدة من أسوأ اللحظات في تاريخ الكنيست، معتبرة أن هذا التصويت في مثل هذه الأوقات "يكشف حجم القطيعة بين الشعب ومسؤوليه المنتخبين".

عالم الصحافة

وسجل التقرير أن إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تشهد توسعا وكثافة غير مسبوقين من الانتهاكات في حق الأطفال.

أمريكا لا تقود العالم

نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقال رأي كتبه مؤرخ ومحلل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، الدكتور ستيفن فيرتهايم، بعنوان "أمريكا لا تقود العالم".

ويقول فيرتهايم، الزميل أول في برنامج فن الحوكمة الأمريكي في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الولايات المتحدة "لا تقود العالم" في الوقت الراهن، حيث تواجه نظيراً نووياً مُستاءً ولا يمكن التنبؤ بتصرفاته في موسكو، بالإضافة إلى تقارب الصين وإيران وكوريا الشمالية من بعضها البعض، فضلا عن الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة الذي اختار فيها الرئيس الأمريكي جو بايدن "أن يكون تابعاً لا أن يقود".

ويضيف فيرتهايم أنه "كان من المفترض، بعد أربع سنوات من حكم الرئيس السابق دونالد ترامب، أن يُعيد جو بايدن الولايات المتحدة إلى موقع القيادة العالمية".

ويشير الكاتب إلى أنه وعلى الرغم من نجاح بايدن في الوفاء بالتزاماته: حَشْد حلف شمال الأطلسي للتصدي للغزو الروسي لأوكرانيا، وتأجيج الرياح الاقتصادية المعاكسة للصين، ودعم إسرائيل بعد تعرضها للهجوم مع تجنب حرب إقليمية شاملة، وفقاً للعديد من المعايير التقليدية لواشنطن، إلا أن القيادة العالمية تنطوي على ما هو أكثر من دعم الأصدقاء وهزيمة الأعداء.

ويوضح أنه لم يحدث قط خلال العقود التي تلت الحرب الباردة أن بدت الولايات المتحدة أقل قيادة للعالم وأكثر كزعيم فصيل – حيث اقتصر دورها على الدفاع عن جانبها المفضل ضد الخصوم المتحالفين بشكل متزايد، ويراقب الكثير من العالم ويتساءل "لماذا يعتقد الأمريكيون أنهم هم المسؤولون؟".

وأضاف أن "جزءاً من المشكلة يكمن في ميل الرئيس إلى المبالغة في التعاطف مع شركاء الولايات المتحدة. فقد أذعن لأوكرانيا وسرع المساعدات لإسرائيل حتى مع الشك العلني في خططها الحربية. كما تعهد عدة مرات بالدفاع عن تايوان متجاوزاً التزام الولايات المتحدة الرسمي بتسليحها.

ومع ذلك، وفقاً للكاتب، فإن "غرائز بايدن تعكس خطأً أعمق، استغرق صنعه عقوداً من الزمن. بعد الخروج من الحرب الباردة، خلط صناع السياسات الأمريكيون بين القيادة العالمية والهيمنة العسكرية".

وأوضح أن "هناك نهجاً أفضل متاحاً، فمن أجل استعادة قيادة العالم، يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر للعالم المتشكك أنها تريد صنع السلام وبناء المرونة، وليس مجرد استنزاف عدو أو دعم حليف.

واختتم مقاله بالإشارة إلى أنه "لن يكون أي من هذا سهلاً بالطبع، فقيادة فصيل واحد فقط من العالم يحوّل الولايات المتحدة إلى تابع متوتر، فهو يضع الأمريكيين بشكل دائم على أعتاب الحرب في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا على حد سواء. والقادة الحقيقيون يعرفون متى يفسحون المجال للآخرين".

وقف حرب غزة وما بعدها

نبيل فهمي

تتسلط الأضواء بالنسبة لغزة الآن على الأفكار التي أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن، حول اتفاق ثلاثي المراحل للإفراج عن الرهائن والمحتجزين، ووقف إطلاق النار وإدخال الحاجات الإنسانية، وتمكين المهجرين قسرياً داخل القطاع من العودة مرة أخرى إلى أحيائهم، إلى أن تتم إعادة بناء البنية التحتية الإنسانية وتوفير السكن والمعيشة بعد أشهر عديدة من المعاناة.

لقد تجاوزنا مرحلة المماطلة واستمرار الأمر الواقع والسكوت على الوضع الراهن وأصبحنا في لحظة اتخاذ القرارات. بعضها استراتيجي والبعض الآخر تكتيكي وبغرض المناورة، لذا لن أتفاجأ بصدور إعلان بعدم توصل الأطراف إلى اتفاق وتحميل الأطراف الأخرى المسؤولية، أو إعلانهم عكس ذلك بموافقتهم على الاتفاق مرهونا ومشروطاً بتفسيرات مختلفة.

وهناك ضغوط دولية وإقليمية ووطنية متعددة وشديدة للخروج من عنق الزجاجة الذي وصلت إليه المفاوضات، إزاء رفض الممارسات غير الإنسانية والقلق الحقيقي من أن تتصاعد الأمور في الجوار الفلسطيني بجنوب القطاع نحو مصر، وامتداداً للبنان وغير ذلك إقليمياً، وتضغط الولايات المتحدة خصوصاً مع اقتراب المراحل الحاسمة من الانتخابات الرئاسية التي قد تحسم بالنسبة إلى بايدن بحسب مواقف الأميركيين الذين لا يؤيدون مواقفه. بعضهم لتوتر علاقته بنتنياهو وإسرائيل من جانب، أو ممن يرون أن دعمه لإسرائيل يسمح لها بتجاوز كل الحدود القانونية والإنسانية التي تفرض احترام بعض الاعتبارات الإنسانية.

وأعتقد أن إسرائيل و"حماس" لا تمانعان في التوصل إلى اتفاق لاعتبارات مختلفة أهمها الضغوط الداخلية للإفراج عن الرهائن بالنسبة لرئيس وزراء إسرائيل، والرغبة في كبح جماح التيار الليبرالي الغربي والدولي الرافض لممارساتها والمطالبة بمحاسبتها ومسؤوليها، وتنامي التأييد الدولي نحو الجانب الفلسطيني.

وهناك دوافع عدة تجعل "حماس" تتجاوب مع فكرة التوصل إلى اتفاق، منها التقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق بعد الضغط العسكري الإسرائيلي المكثف، وتخفيف معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال في القطاع والاستفادة من جلب ثمار الغضب الدولي من الممارسات الإسرائيلية في القطاع، مما يدعم من مركز "حماس" بين الفلسطينيين.

وأتجنب دائماً وضع دولة الاحتلال وأي تيار سياسي فلسطيني مهما كانت توجهاته على مرتبة واحدة، لأن الاحتلال هو الخطيئة الكبرى وأساس المشكلة والنزاع، وهو ما أريد تأكيده هنا مرة أخرى بكل صراحة ووضوح.

وبصرف النظر عن المناورات والمواءمات السياسية يصعب تصور التزام الحكومة الإسرائيلية الحالية، أو أي حكومة يترأسها نتنياهو باتفاق ينهي النزاع في غزة، إذ يتبع ذلك مباشرة مرحلة تقييم ومحاسبة ومراجعة سياسية وقضائية، تفرض تغيرات في الشخصيات والمواقف والسياسات والأيديولوجيات.

وأستبعد كذلك التزام قيادات "حماس" نصاً وروحاً ببنود اتفاق يشمل شروطاً ومطالبات أميركية وإسرائيلية، تقضي على نفوذها ووجودها في قطاع غزة والساحة الفلسطينية كاملة خصوصاً مع غياب توافق فلسطيني فلسطيني يوفر لها دوراً سياسياً آخر، ومع الموقف الإسرائيلي المعلن أنها تتعقب "حماس" وتقتل قياداتها داخل وخارج الأراضي الفلسطينية.

لذا إذا تمت الموافقة على اتفاق فيعكس ذلك أن إسرائيل و"حماس" يركزان في هذه المرحلة على تحسين صورتيهما دولياً وإقليمياً ووطنياً، بتحميل الطرف الآخر مسؤولية رفض الاقتراحات التي أشار إليها الرئيس الأميركي، مما دفع إسرائيل إلى تأكيد مواقف من الصعب على "حماس" قبولها، منها أن الحرب ستستمر حتى إذا توصل إلى اتفاق وأن الاقتراح الجديد لا يتضمن نصاً بانتهاء الحرب في أية مرحلة من مراحله، وفي مقابل ذلك تكرر "حماس" أنها لن تقبل أي اتفاق لا يتضمن إنهاء الحرب في غزة كلية وهو ما ترفضه إسرائيل.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات والمتناقضات أعتقد أننا أمام مفترق طرق، وعلى أبواب اتفاق لا تمانعه الأطراف الرئيسة المعنية وإنما لا تحبذه، ومن ثم يستبعد التزامها به جدياً وجوهرياً وبخاصة من جانب إسرائيل، وبين تصعيد كبير في قطاع غزة ومن حولها في جوار القطاع ولبنان.

ومع هذا ما زلت مؤيداً لمواصلة الجهد بدفع الأطراف نحو التوصل إلى اتفاق، باعتباره السبيل الوحيد لوقف القتل المبرح للشعب الفلسطيني المناضل والمكافح والبطل، ومحاولة لرفع معاناته الإنسانية مع العمل على أن يكون اتفاقاً شاملاً وتفصيلياً ودقيقاً، أو تتخذ خطوات إضافية سريعة لاستكماله.

ولن أعلق اليوم على مضمون ما نشر عن تصريحات الرئيس الأميركي حول بنود الاتفاق المقترح أو عناصره لأن النصوص المكتملة الأصلية لم تكن متوافرة لي عند صياغة هذه السطور، وقد علمتني مسيرة امتدت ما يقارب خمسة عقود من العمل السياسي والدبلوماسي عدم الاعتماد في التحليل على ما يصرح به أو ينشر.

وأكتفي هنا بالتنويه إلى أن أي اتفاق يتم التوصل إليه من الجهود الحالية أو المستقبلية يجب أن يشمل وقف إطلاق نار كاملا ونهائيا وتبادل الأسرى والمحتجزين، وتوفير الحاجات الإنسانية وإعادة البناء والأمن والأمان للفلسطينيين وترتيبات أمنية على الحدود مع الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، ووضع كل ذلك في سياق سياسي يصل بنا إلى حل الدولتين فلسطين وإسرائيل.

ولذلك في حال التوصل إلى اتفاق أو حتى الإخفاق في ذلك أقترح إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يشمل التحرك على ثلاثة محاور...

أولا، تبادل تدريجي للمخطوفين والمحتجزين ووقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية، مع تشكيل قوة دولية لتوفير الأمن والمراقبة داخل القطاع وعلى الحدود، وتكثيف المساعدات الغذائية والإنسانية.

وثانيا، وضع الدولة الفلسطينية على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تحت جهاز الوصاية التابع للأمم المتحدة لمدة عامين، مع عدم المساس بالاعترافات التي حصلت عليها فلسطين دوليا ومسؤوليات السلطة وفقا للاتفاقات السابقة مع إسرائيل.

وثالثا، بدء عملية تفاوضية لمدة عامين نابعة من مجلس الأمن الدولي وتحت رعايته، للتوصل إلى حل على أساس دولتين وفقا لحدود 1967 والقدس عاصمة للدولتين مع تقديم السكرتير العام والدول الخمس تقارير دورية عن سير المفاوضات.

وبهذه الخطوات نكون سجلنا وكملنا على أي اتفاق يتم التوصل اليه، أو وفرنا إطارا جديدا للتعامل مع حرب غزة وما بعدها إذا تعثرت الجهود الجارية الآن.

---

*نقلا عن «اندبندنت عربية»

تلقي الأوزان الزائدة على الطرقات باثارها السلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية الآنية والمستقبلية

صندوق صيانة الطرق
Roads Maintenance Fund
المركز الرئيسي - العاصمة عدن
RMFYemen1